

محاكمة «تغريده ماسك» تتواصل.. مجلس إدارة «تيسلا» لا يراجع تويتر



(رويترز)

أدلى مديران مستقلان في شركة تيسلا بشهادتهما في محاكمة، الأربعاء قائلين إن مجلس الإدارة لم يكن ملزماً بمراجعة تغريدات الرئيس التنفيذي إيلون ماسك التي نشرها عام 2018 وأعلن فيها عن عرض لتحويل شركة صناعة السيارات الكهربائية لشركة خاصة، ويقول مستثمرون إنها كانت احتيالية.

وتسببت تغريدات ماسك في السابع من أغسطس/ آب 2018 في صعود سهم تيسلا. ولكن بعد أن تراجع السهم، رفع المساهمون دعوى قضائية قائلين إنهم فقدوا أموالاً. لكن عضوي مجلس الإدارة جيمس مردوك وإيرا إيرنبرايس قالوا إن التغريدات لم يتعين أن تفحصها الشركة قبل أن ينشرها ماسك لأنه فعل ذلك بصفته الشخصية. وغرد ماسك بأنه حصل على «تمويل مضمون» لجعل تيسلا شركة خاصة بسعر 420 دولاراً للسهم، بزيادة 23 في المئة عن إغلاق اليوم السابق. وارتفع سعر السهم بعد التغريدة ثم انخفض عندما تبين أن الاستحواذ لن يحدث. ويقول مساهمون في تيسلا إنهم خسروا مليارات الدولارات بسبب استثماراتهم في الأسهم والأوراق المالية الأخرى للشركة. وتنتظر المحاكمة فيما إذا كان من الممكن تحميل ثاني أغنى شخص في العالم المسؤولية عن استخدامه المتهور أحياناً لتويتر عندما يتعارض مع قواعد هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية بشأن إفصاحات الشركات.

وتم ذكر عضوي مجلس الإدارة في الدعوى كمتهمين. وطلب محاموهما، الذين يمثلون أيضاً ماسك وتيسلا، من القاضي المشرف على القضية إلغاء الاتهامات ضدهما وضد أعضاء مجلس الإدارة الآخرين بما في ذلك كيمبال ماسك، شقيق إيلون ماسك، قائلين إن المستثمرين أخفقوا في إثبات مسؤوليتهم.

وقال جيمس مردوك، نجل قطب الإعلام روبرت مردوك، لهيئة المحلفين إن التغريدات كانت تتفق مع ما كان يعرفه عن محادثات ماسك مع صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وهو صندوق الثروة السيادية بالمملكة.

وأضاف «كان لديهما ثقة كبيرة في توفر التمويل لمثل هذه الصفقة»، في إشارة إلى ماسك والمدير المالي لشركة تيسلا وقتئذ ديباك أهوجا.

وأدلى ماسك بشهادة الأسبوع الماضي قائلاً إن «التمويل لم يكن مشكلة على الإطلاق». ومع ذلك، أقر بأنه لم تكن لديه اتفاقيات ملزمة مع مستثمرين مقابل مبالغ محددة، تاركاً لهيئة المحلفين تقرير ما إذا كان قد ضلل المساهمين.

وسيقدم الجانبان مرافعاتهما الختامية غدا الجمعة. ومن المتوقع أن تبدأ هيئة محلفين من تسعة أفراد مداولاتها في نفس اليوم.

وستقرر هيئة المحلفين ما إذا كان الرئيس التنفيذي لتيسلا قد ضخَّ سعر سهم الشركة بشكل مصطنع من خلال الترويج لآفاق الاستحواذ.

ولم تقترب صفقة الاستحواذ قط من النجاح لأن المستثمرين، وخاصة المساهمين الأفراد، عبروا عن رغبتهم في إبقاء الشركة عامة، بحسب شهادة ماسك.